

تواجه الجزائر مشاكل جدية متعلقة بتدهور البيئة وباستنزاف الموارد الطبيعية وفي هذا الصدد تحت كل المؤشرات التي بلغت الخط الأحمر على المبادرة بأعمال عاجلة ، لأن اختلال التوازنات الطبيعية الكبرى يمكن أن يؤدي بسرعة إلى كارثة إيكولوجية و إقتصادية ، إن حماية البيئة في الجزائر جزء لا يتجزأ من التنمية ذاتها وهكذا ينبغي أن ينظر إليها من طرف الجميع ، وبشكل بناء سياسات عمومية كفيلة بتأمين نمو إقتصادي مستدام من خلال تنظيم جدير بالتصديق و إجراءات تحفيزية و تدعيم القدرات المؤسساتية وهي الركيزة الأساسية لتنفيذ برامج واقعية تضمن الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتقديم الخدمات البيئية ذات النوعية الرفيعة وتحسين مردودية العمل البيئي بإحراز النتائج القياسية .

الإستثمار في التنمية المستدامة أمر ضروري وسيسمح للجزائر بـ:

- تحسين خدمة الماء لفائدة السكان و الزراعة.
- تميم تراث طبيعي وثقافي ثري ومتنوع .
- تأمين أحسن حماية للصحة العمومية للمواطن .
- إعادة إنعاش التراث البيولوجي البري ومردوديته بغرض ضمان أرقى للأمن الغذائي .
- الإندماج بصفة مستدامة في الإقتصاد العالمي من خلال ترقية صناعة نظيف ومن خلال تنويع

صادرات البلاد.

- الإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر .
- ضمان استفادة الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية .

لهذا يبقى العمل على إقناع المجتمع المدني بصبر وبصيرة بمساعدة الحركة الجمعوية ومن خلال برامج تحسيسية وإشراكه في إتخاذ القرار ، إلا أن هذا يقتضي بالتوازي التحسين السريع لنسبة النمو الإقتصادي والخدمات البيئية القاعدية وكذا تحسين الإطار المعيشي وتمكين الجميع من الإستفادة من الموارد الطبيعية بغرض دفع حركة إيجابية .

المصداقية خدمة للإستدامة وهذه هي البيئة في النهاية